مصر

القتل غير المشروع أثناء الاحتجاجات وأعمال العنف السياسي في 5 و8 يوليو/تموز 2013

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: MDE12/034/2013
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مقدمة 5

5 يوليو/تموز: انتشار العنف في مختلف أرجاء مصر 7

مدينة القاهرة الكبرى 7

دار الحرس الجمهوري 7

ميدان التحرير 10

الاشتباكات في المنيل 11

الإسكندرية 13

8 يوليو/تموز: العنف في محيط دار الحرس الجمهوري 18

خاتمة وتوصيات 24

الهوامش 26

مقدمة

"لم أعرف ماذا يجب أن أفعل، أو إلى أين آخذ الأطفال... لم يكن باستطاعتي العودة إلى الخيام لأن ذلك سيؤدي إلى اختناقنا [بسبب الغاز المسيل للدموع]، ولم أعرف إلى أين أهرب بسبب إطلاق النار..."

امرأة مشاركة في الاحتجاج قابلتها منظمة العفو الدولية في 8 يوليو/تموز

في 3 يوليو/تموز 2013، وعقب احتجاجات واسعة النطاق ومتصاعدة ضد الرئيس محمد مرسي، أعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع، عن إقصاء الرئيس محمد مرسي، الذي ظل عضواً قيادياً في حركة "الإخوان المسلمين" إلى حين تنصيبه رئيساً للجمهورية، قبل ذلك بسنة. وعقب يومين، أدت المسيرات والاحتجاجات المؤيدة والمناهضة للرئيس المعزول إلى أعمال عنف على نطاق واسع في أنحاء شتى من مصر. فقتل ثمانية وثمانون شخصاً حتى يوم الجمعة، 5 يوليو/ تموز، بعضهم، على ما يبدو، نتيجة استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية من جانب قوات الأمن. وجاء تدخل قوات الأمن متأخراً، أو أنها لم تتدخل البتة، أثناء اشتباكات بين مؤيدي محمد مرسي ومناهضيه. وقد تمكن فريق لتقصي الحقائق تابع لمنظمة العفو الدولية في القاهرة من جمع أدلة جوهرية من مسرح بعض الأحداث، ومن المستشفيات وغرف حفظ الموتى، التي شهدت وصول موجات متتالية من المصابين.

واستمر تصاعد التوترات في 8 يوليو/تموز، حيث اندلعت أعمال عنف تخللتها حالات قتل، خصوصاً في القاهرة أثناء احتجاج قام به أنصار محمد مرسي في محيط دار الحرس الجمهوري، التابع للقوات المسلحة. حيث قتل ما لا يقل عن 54 شخصاً، بمن فيهم ثلاثة من أفراد قوات الأمن. وتشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية من مكان الحادثة، بقوة، إلى أن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة ضد المحتجين المؤيدين لمرسي، بما في ذلك القوة المميتة المتعمدة، ضد أشخاص لم يشكّلوا أي تهديد لأرواح أفراد القوات المسلحة أو الآخرين.

وفي خطوة تلقى منا الترحيب، أعلن الرئيس الانتقالي، عدلي منصور، عن تشكيل لجنة قضائية للتحقيق فيما وقع من عنف. وبالنظر إلى مدى عدم فاعلية التحقيقات السابقة، يتعين أن تملك هذه الهيئة سلطة استدعاء الشهود وإحضارهم، بمن فيهم منتسبو القوات المسلحة والشرطة، كما ينبغي أن تتمتع بصلاحية الاطلاع على الوثائق الرسمية.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى كشف النقاب عن أي الأجهزة الأمنية- سواء في القوات المسلحة أو تلك التابعة لوزارة الداخلية- كانت حاضرة أثناء الأحداث التي يوثقها هذا التقرير الموجز.

كما تحض المنظمة السلطات على ضمان تلقي أقرباء جميع من قتلوا أو جرحوا تقارير طبية تشير إلى سبب الوفاة أو الإصابة. وتدعو السلطات كذلك إلى أن تباشر على وجه السرعة تحقيقات مستقلة ومحايدة في مقتل وجرح المتظاهرين.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من خطر وقوع المزيد من العنف السياسي نتيجة تصريحات قادة "الإخوان المسلمين"، التي تعهدوا فيها بمواصلة الاحتجاج حتى إعادة الرئيس السابق إلى منصبه، ودعوا فيها أنصارهم إلى "الانتفاضة"، رغم استمرار وقوع القتلى والجرحى. وترى المنظمة أنه ينبغي على قادة الحركة ومسؤوليها إدانة التحريض والهجمات العنيفة التي تشن ضد خصومهم السياسيين.

المعايير الدولية لحقوق الإنسان

لا يجوز لقوات الأمن استخدام الأسلحة النارية، طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلا للرد على تهديد وشيك بالقتل أو بالإصابة الخطيرة، ولا يتم اللجوء إليها إلا كخيار أخير فقط. كما لا يجوز استخدام القوة المميتة المتعمدة إلا عندما لا يمكن تجنبها، وتحديداً لحماية الأرواح.

ويتعين أن يعاقب أي استخدام للقوة من جانب قوات الأمن بصورة تتجاوز الرخصة الممنوحة لها باعتباره جرماً جنائياً. ويتوجب على السلطات إجراء تحقيقات سريعة ووافية ومستقلة ومحايدة في أعمال القتل على أيدي قوات الأمن، وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة. وفضلاً عن ذلك، يتعين عليها أن تحترم، دون انحياز، الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك أن توفر الحماية للمحتجين، عند الضرورة، من أي هجوم عنيف يقوم به خصومهم.

5 يوليو/تموز: انتشار العنف في مختلف أرجاء مصر

تظاهرة أمام دار الحرس الجمهوري الجمعة، 5 يوليو/تموز، عقب وفاة أربعة من المحتجين. Amnesty International©

نظَّم مؤيدو محمد مرسي، يوم الجمعة 5 يوليو/تموز، مسيرات واحتجاجات في مختلف أرجاء مصر ضد عزله من منصبه. واندلع العنف سريعاً في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية والشرقية. وأدى هذا إلى مقتل ما لا يقل عن 34 شخصاً وإصابة ما يربو على الألف، طبقاً لتصريحات مسؤولين في وزارة الصحة. وفارق كثيرون الحياة أثناء اشتباكات بين مؤيدي مرسي ومناهضيه من المتظاهرين، بينما تقاعست قوات الأمن عن التدخل بصورة فعالة لوضع حد للعنف. وقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص نتيجة لاستخدام القوة المفرطة المميتة وغير الضرورية من جانب قوات الأمن في الاحتجاجات التي نظمت أمام دار الحرس الجمهوري.

مدينة القاهرة الكبرى

دار الحرس الجمهوري

قبل ثلاثة أيام من الأحداث الدامية في 8 يوليو/تموز، توفي ما لا يقل عن أربعة أشخاص وأصيب مئات غيرهم بجروح نتيجة "إطلاق نار" أثناء الاحتجاجات أمام دار الحرس الجمهوري، وفقاً لمصادر وزارة الصحة. وأنكر المتحدث باسم الجيش أن قوات الجيش قد استخدمت الذخيرة الحية ضد المحتجين، قائلاً إن قوات الأمن لم تطلق سوى الغاز المسيل للدموع وطلقات صوتية، وكذلك طلقات تحذيرية في الهواء. وتلقي الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية، استناداً إلى شهادات محتجين جرحى وشهود آخرين وموظفين طبيين، وكذلك إلى تسجيلات على أشرطة فيديو لأحداث العنف، ظلالاً جدية من الشك على هذه الادعاءات، وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى أنه لم

تكن هناك في المنطقة أية احتجاجات مناهضة لمحمد مرسي.

فعقب صلاة الجمعة، تجمع مؤيدو مرسي أمام دار الحرس الجمهوري، حيث كانوا يعتقدون أن محمد مرسي كان محتجزاً. وراحوا يطلقون الشعارات ضد ما وصفوه "بالانقلاب العسكري"، وحملوا لافتات كتبت عليها عبارات من قبيل "'سيسي' [الفريق أول عبد الفتاح السيسي]، أين صوتي؟"

وذكر شهود عيان لمنظمة العفو الدولية أنه كان هناك حضور كثيف لقوات الأمن أمام دار الحرس الجمهوري، بما في ذلك لجنود يرتدون بزات الحرب العسكرية المبرقعة الخضراء أو بزات الكاكي. وأشاروا أيضاً إلى وجود رجال يرتدون الأسود وأقنعة سوداء، اعتقدوا أنهم من القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية. وذكر محتجون آخرون أنهم رأوا رجالاً يرتدون بزات سوداء خلف بوابة الدار. وقال عدة محتجين أنهم رأوا رجلاً مسلحاً واحداً بملابس مدنية على الأقل كان يقف بالقرب من قوات الجيش.

وكان شريط من الأسلاك الشائكة يفصل قوات الأمن عن المحتجين، الذين احتشدوا على طول طريق صلاح سالم أمام دار الحرس الجمهوري. وتمركز عدد من العربات المصفحة بالقرب من شريط الأسلاك الشائكة- وكان يعتلي بعضها جنود.

ويقول شهود عيان إن العنف بدأ قبل الساعة 3 من بعد الظهر بقليل، عندما اقترب رجل وصِف بأنه ملتحٍ من الأسلاك الشائكة لتعليق صورة للرئيس السابق مرسي. وأبلغ شاهد عيان كان يقف في مكان قريب منظمةَ العفو الدولية بما حدث عقب ذلك:

"نزع أحد الجنود الصورة... وشعر الرجل، وكان ملتحياً ويحمل حقيبة، بأنه قد أهين واقترب من الشريط الشائك مرة أخرى متحدياً. وبعد ذلك شاهدته يصاب بالرصاص، ثم بدأت العيارات النارية بالتطاير فوق رؤوسنا وبين أقدامنا على الأرض... فتراجعنا، وبعد بضع دقائق، بدأ الغاز المسيل للدموع ينهال علينا من جميع الاتجاهات."

وأبلغ شاهد آخر منظمة العفو الدولية أنه استطاع أن يحصي 16 عبوة غاز مسيل للدموع وهي تطلق على المحتجين. ويظهر شريط فيديو نشر على "اليوتيوب" رجلاً ملقى على الأرض بلا حراك على بعد أمتار من الأسلاك الشائكة.[1]

وأبلغ محمد عابدين، وهو من بلدة بِبا، في محافظة بني سويف، منظمة العفو الدولية أن مسيرة كبيرة وصلت من "مسجد الرحمن الرحيم" حوالي الساعة 2.15 من بعد الظهر. وتطابقت شهادته بشأن كيفية بدء العنف مع ما ذكره شهود عيان آخرون. حيث أوضح أن القوات أطلقت النار على محتج اقترب من الشريط الشائك لتعليق صورة لمحمد مرسي، بينما كان محتجون آخرون يقتربون أكثر من دار الحرس الجمهوري. وقال إن الرصاصة الأولى أطلقت من قبل رجل يرتدي ملابس مدنية كان يقف بجانب قوات الأمن التي ارتدت الزي الرسمي. ومضى إلى القول:

*"كان صديقي، **محمود محمد ربيع**، وهو من بلدتي نفسها، بين أول من سقطوا [على الأرض]. كان يقف في الصف الرابع، ولكن خلافاً لما فعلنا، لم ينحنِ عندما أطلقوا النار. وأصابته الرصاصة في رأسه. كان على وشك السفر إلى الكويت للعمل، بينما كان أقاربه يجمعون النقود له طيلة أشهر كي يتمكن من أن يبني مستقبلاً أفضل... كان عمره 21 سنة، وكل المستقبل أمامه... وقع الكثير من الارتباك والفوضى وسط الغاز المسيل للدموع والعيارات النارية... لم أشهد في حياتي شيئاً مثل ذلك."*

وتوفي **محمد حلمي يوسف**، وهو أب لثلاثة أطفال من إحدى قرى محافظة الدقهلية في الدلتا يبلغ من العمر 44 سنة، جراء أعمال العنف. وأبلغ ابن عمه منظمة العفو الدولية أن المحتجين كانوا يقتربون من دار الحرس الرئاسي، ويهتفون "سلمية، سلمية"، وأصبحوا على بعد 100 متر عندما بدأ إطلاق النار. وطبقاً لما قاله ابن عمه، أصيب محمد حلمي يوسف بعدة عيارات نارية، بما في ذلك بعيار قاتل في الحنجرة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن أهل محمد حلمي يوسف قد تسلموا تقرير تشريح الجثة بعد.

وأبلغ أحد المحتجين منظمة العفو الدولية أن إطلاق الذخيرة الحية استمر لدقائق قليلة فقط، لتتبعه موجة كثيفة من قنابل الغاز المسيل للدموع.

وعقب انحسار العنف وتلاشي الغاز المسيل للدموع، عاد المحتجون إلى التجمع في طريق صلاح سالم ووصل المزيد من المتظاهرين، بمن فيهم مسيرة قدمت من محيط مسجد رابعة العدوية القريب. وعندما ازداد عدد المحتجين وراحوا يتقربون من دار الحرس الجمهوري، اندلع العنف مجدداً.

وأبلغ شاب في العشرين من العمر من محافظة المنية ،كان يتلقى العلاج لجروح نجمت عن إصابته بشظايا عيار خرطوش في الجزء العلوي من جسمه، منظمة العفو الدولية أنه كان يقف في الصف الأمامي من المحتجين عندما أصيب. ومضى إلى القول:

محتجان مؤيدان لمرسي يريان منظمة العفو الدولية الجراح التي لحقت بهما جراء العنف أمام دار الحرس الجمهوري في 5 يوليو/تموز.
©Amnesty International

"أصبت عقب 20 إلى 30 دقيقة من موجة إطلاق النار الأولى. اقتربنا [من الحرس الجمهوري] وكنا نقف بصورة سلمية. وطلب منا ضابط كان يحمل مكبراً للصوت أن نجلس. فجلس من كانوا في الصفوف الخمسة الأولى. وفجأة، ودون سابق إنذار، بدأ إطلاق الرصاص... اعتقدت أنها كانت مجرد قنابل صوتية [رصاص فارغ] لإخافة الناس كي يبتعدوا لأن أعدادنا كانت تتزايد، ثم أدركت أنني أنزف... كانت هناك زخات من كرات طلقات الخرطوش تتساقط علينا، يرافقها إطلاق كثيف لقنابل الغاز المسيل للدموع."

وأبلغ **محمود غرام**، الذي لحقت به جروح ثانوية في رأسه جراء إصابته بكرات خرطوش ويبلغ من العمر 28 سنة، منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع واستعملت طلقات الخرطوش عقب إصدارها أمراً للمحتجين بأن يتوقفوا ويجلسوا. ومضى قائلاً:

"سقطت عبوة [غاز مسيل للدموع] بمحاذاتي، ولذا حاولت الانحناء كي أركلها بعيداً عني، وأصابتني كرات الخرطوش في ظهري ورأسي... لم أكن حتى من الواقفين في الصفوف الأولى. كان هناك الكثير من الجلبة، ولم تصل سيارات الإسعاف إلينا... وكان بعض أصدقائي يستخدمون الدراجات النارية لنقل الجرحى. ولم تكن جراحي بذاك السوء مقارنة بالآخرين، وانتهى بي الأمر إلى أن أقوم بحمل آخرين على ظهري لإيصالهم إلى المستشفى

الميداني..."

كرة خرطوش عرضها طبيب يعالج أحد جرحى العنف في محيط دار الحرس الجمهوري في 5 يوليو/تموز على باحثي منظمة العفو الدولية. ©Amnesty International

وأكد جميع شهود العيان الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية أنهم لم يسمعوا أي تحذير لفظي قبل أن تفتح قوات الأمن النار، سواء قبل الموجة الأولى أو الثانية من العنف. واعترف عدد من المحتجين بأن قوات الأمن أطلقت طلقات تحذيرية في الهواء قبل فتح النار على المحتجين.

وأبلغ أطباء كانوا في ثلاثة مستشفيات ميدانية قريبة منظمة العفو الدولية أنهم استقبلوا محتجين جرحى ما بين حوالي الساعة 3 والساعة 4.30 من بعد الظهر. وعندما وصل مندوبو منظمة العفو الدولية إلى مسرح الحدث حوالي الساعة 5.15 من بعد الظهر، كان إطلاق النار قد توقف، ولكن رائحة الغاز المسيل للدموع كانت لا تزال في الجو، بينما كانت المروحيات تحوم فوق الرؤوس.

وقام الأطباء الميدانيون بتوثيق إصابات تسببت عن الرصاص الحي وعن طلقات الخرطوش، وكذلك حالات من الاختناق بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع. وقالوا إن إصابات بعض الجرحى، على الأقل، تسببت عن إصابتهم بعيارات نارية في الظهر، بما يشير إلى أن النار أطلقت عليهم أثناء فرارهم.

ونقلت الحالات الأشد خطورة إلى مستشفيات قريبة، بما في ذلك مستشفى رابعة العدوية ومستشفى التأمين الصحي. وفي رابعة العدوية، أبلغ مهنيون طبيون منظمة العفو الدولية أن ستة أشخاص قد عولجوا لإصابتهم بجروح نجمت عن كرات الخرطوش، وبصورة رئيسية في الجزء السفلي من الجسم. وفي مستشفى التأمين الصحي، أبلغ موظفون منظمة العفو الدولية أنه تسلموا أربعة جثث وعالجوا 90 مصاباً في حادثة دار الحرس الجمهوري. ورفضت إدارة المستشفى إعطاء أية معلومات إحصائية.

ميدان التحرير

تقاعست قوات الأمن عن وقف أعمال العنف بالقرب من ميدان التحرير بين مناهضي محمد مرسي ومؤيديه، التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص وجرح العشرات. ففي 5 يوليو/تموز، توجه مئات المؤيدين للرئيس المعزول في مسيرة إلى ميدان التحرير، حيث كان محتجون مناهضون لمرسي يقيمون مهرجانات جماهيرية. وفي تحرك ارتؤي أنه استفزازي ووصفة لوقوع كارثة، وصل مؤيدون لمرسي قادمين عن طريق كوبري 6 أكتوبر، متجهين نحو مدخل الميدان من جهة شارع عبد المنعم رياض، حوالي الساعة 6.30 مساء. واتجه مؤيدون آخرون لمرسي في مسيرة نحو مبنى الإذاعة والتلفزيون في ماسبيرو. واندلعت اشتباكات بين الجانبين عندما تجمع محتجون مناهضون لمرسي بالقرب من مدخل الميدان في محاولة لاعتراض سبيل مسيرة خصومهم. وأطلقت عيارات من الرصاص الحي وطلقات الخرطوش على مناهضي مرسي؛ ورد هؤلاء بإلقاء الحجارة والألعاب النارية لمنع المؤيدين من دخول ميدان التحرير. وأوضح أحد المحتجين المناهضين لمرسي ما حدث على النحو التالي:

"دافعنا عن الميدان بالحجارة والألعاب النارية التي كنا نستخدمها للاحتفال... وفي نهاية المطاف، تغلبنا عليهم وأعدناهم من حيث أتوا لأن أعدادنا كانت أكبر بكثير، وبدا وكأن ذخائرهم قد نفدت."

وأبلغ مدير مستشفى المنيرة منظمة العفو الدولية أن أولى الإصابات القاتلة التي قدمت من ميدان التحرير كانت في الساعة 7.05 مساء، وجاءت الثانية في 7.45 مساء. إذ توفي **محمد سالم**، البالغ من العمر 26 سنة، ورجل آخر لم يتم الكشف عن هويته بعد، عقب إصابتهما بالرصاص الحي في الصدر، طبقاً لموظفي المستشفى.

وأُحضر رجل آخر لم تتضح هويته أيضاً إلى مستشفى الهلال الأحمر من ميدان التحرير ذاك المساء. وعالج المستشفيان، فيما بينهما، نحو 190 من الجرحى، بمن فيهم ما لا يقل عن 13 احتاجوا إلى عمليات وإدخال إلى المستشفى- وفي معظم الحالات نتيجة لإصابات بالذخيرة الحية أو كرات الخرطوش. ونقل محتجان آخران إلى مستشفى القصر العيني للعلاج جراء إصابة في العين لحقت بهما بسبب كرات الخرطوش.

وأبلغ أصدقاء **لمحمد عربي كمال**، خارج جناح المستشفى الذي كان يعالج فيه، منظمة العفو الدولية أن محمد عربي كمال أصيب بعيار ناري في كتفه عقب إطلاق الرصاص الحي عليه قرابة الساعة 8.30 مساء، عندما حاول مع محتجين آخرين في ميدان التحرير منع مؤيدي مرسي من دخول الميدان. وأوضح صديقه، إسلام، قائلاً:

"استمر القتال لأربع ساعات... ولم يأت الجيش إلا في الساعة 10.30 مساء، عقب وفاة من توفوا، وجرح من جرح... وكانت المروحيات تحوم فوق رؤوسنا طوال فترة العراك، تراقبنا فقط."

وعلى الرغم من احتمال وقوع اشتباكات بين المجموعات المتصارعة، أكد عدة شهود عيان أن أفراد قوات الأمن لم يحاولوا تحويل اتجاه مسيرة مؤيدي مرسي. ولم تصل قوات الأمن إلى مسرح المصادمات إلا عقب انتهاء الاشتباكات، وبعد رد مؤيدي مرسي على أعقابهم عن الميدان. ولم تكن هناك أية شرطة يمكن مشاهدتها.

وطبقاً لرجال شرطة كانوا يحرسون واحداً من أنصار مرسي المشتبه بهم، فقد قبض عليه مناهضون لمرسي وهو يحمل قنابل، حسبما زُعم، وضربوه ضرباً مبرحاً قبل أن يُسلم إلى مركز شرطة قصر النيل.

الاشتباكات في المنيل

تقاعست قوات الأمن عن التدخل أيضاً عندما اندلعت اشتباكات في منطقة المنيل مساء 5 يوليو/تموز بين أهالي من المنطقة مناهضين لمرسي ومؤيدين لمرسي كانوا في مسيرة حاولت، حسبما ذكر، عبور المنطقة من مكان اعتصامهم بالقرب من جامعة القاهرة في اتجاه ميدان التحرير. ووقعت الاشتباكات عند تقاطع جسر الجامعة وشارع عبد العزيز آل سعود. وكان الجانبان مسلحين بالعصي والحجارة وبنادق الخرطوش. وذكر عدة شهود عيان أن مؤيدي مرسي كانوا يحملون أسلحة أخرى واستمرت المصادمات لعدة ساعات قبل أي تدخل من جانب الشرطة أو سواها من قوات الأمن. وقتل ما مجموعه خمسة من سكان الحي في الاشتباكات.

وقبيل منتصف الليل، وصل مندوبو منظمة العفو الدولية إلى مستشفى القصر العيني، القريب من مسرح الاشتباكات ليروا حالة من الفوضى تعم غرفة الطوارئ دون أي وجود لقوات الأمن. ووقع صدام بين مصابيْن أحدهما من مؤيدي محمد مرسي والآخر من مناهضيه، وكلاهما كانا مضرجيْن بالدماء. وحاول مصابون آخرون وأطباء وقف الاقتتال. بينما لم يتمكن الأطباء والمرضون الذين انتهت نوبة عملهم من مغادرة المستشفى نظراً لأن الطرق كانت مغلقة بسبب الاقتتال. وأبلغ أحدهم منظمة العفو الدولي ما يلي:

"بدأ المصابون بالوصول حوالي الساعة 7 مساء، وكان معظمهم مصابين بالخرطوش والذخيرة الحية. وعندما اشتد إطلاق النار في محيط المستشفى، اختفى رجال الشرطة الذين كانوا خارج المستشفى وتركونا لشأننا. ليس هناك من أمن هنا أبداً، ونخشى أن يقتحم أشخاص مسلحون وبلطجية المكان ويهاجموا المستشفى."

وأبلغ موظفو المشرحة منظمة العفو الدولية أنهم تسلموا جثث أربعة أشخاص من منطقة المنيل قتلوا في الاشتباكات. وبحضور مندوبي منظمة العفو الدولية، أحضرت جثة أخرى عقب منتصف الليل بقليل. وطبقاً لأقوال الموظفين، تلقى المستشفى 83 جريحاً وجثث خمسة قتلى. وأدخل المستشفى 12 شخصاً لإجراء عمليات أو للعلاج. وكان الرجال الإثنا عشر قد أصيبوا بالرصاص الحي أو بالخرطوش. وأضاف الموظفون أن إصابتي رجلين ممن أصيبوا في ميدان التحرير بالخرطوش كانت في العين. بينما أصيب واحد ممن قتلوا، وهو **عبد الله سعيد** البالغ من العمر 30 سنة، برصاصة في رأسه، طبقاً لطبيب حاول إنقاذ حياته. وأبلغ صديقه علي، وهو من سكان المنيل أيضاً، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"سمعنا أن الإخوان المسلمين كانوا قادمين إلى المنيل بنية مهاجمتنا؛ وكانوا في طريقهم إلى [ميدان] التحرير. ولذا تجمعنا وذهبنا للدفاع عن المنطقة. كنا حوالي 200... وكانوا حوالي 300- وكانوا يحملون البنادق وبنادق الخرطوش. وأصيب عبد الله [سعيد] وشاب آخر من المنطقة، واسمه رامي، بالنار وفارقا الحياة."

ولم يسلم المتفرجون ممن كانوا يراقبون ما حدث. ففي 6 يوليو/تموز، التقت منظمة العفو الدولية **فتحي محمد حسن**، البالغ من العمر 16 سنة، وكان يتعافى في مستشفى المنيرة من جرح بعيار ناري أصيب به في المعدة. وأبلغت والدته منظمة العفو الدولية ما يلي:

"نعيش في مكان غير بعيد عن موقع الاشتباكات في المنيل، ونسكن في منطقة أبو الريش. وفي حوالي الساعة 10.30 ليلاً، صعد [فتحي] إلى السطح لمشاهدة ما يحدث وكذلك الطائرات التي كانت تحو فوق رؤوسنا... وفجأة سمعته يصرح، فأحضرناه إلى حيث كان هناك ضوء وكان الدم في كل مكان."

وفي اليوم التالي، خرجت جنازات الرجال الخمسة الذين قتلوا في اشتباكات المنيل من مسجد صلاح الدين في المنيل. وكان الأقارب يبكون ويهتفون بشعارات ضد الإخوان المسلمين: "لن نبقى ساكتين حتى نحصل على حقوق شهدائنا". وألقى آخرون باللوم على قوات الأمن لعدم تدخلها لأكثر من خمس ساعات لوقف سفك الدماء. أحد الأقارب قال:

"أين كانت قوات الأمن عندما قتل أبناؤنا أمس واحداً بعد الآخر؟ لم يكن ولو رجل أمن واحد حاضراً طوال خمس ساعات لوقف العنف. ليس هذا ما وعدنا به الجيش ووزارة الداخلية."

الإسكندرية

حي سيدي جابر في الإسكندرية عقب اشتباكات 5 يوليو/تموز 2013 ©Amnesty International

قتل ما لا يقل عن 17 شخصاً في الاشتباكات التي وقعت بين مؤيدي ومناهضي محمد مرسي في الإسكندرية في 5 يوليو/تموز، عندما قامت كلتا المجموعتين بتنظيم مظاهرتين متنافستين في المدينة. وجرح 300 شخص آخر، بمن فيهم أفراد في قوات الأمن، طبقاً لمسؤولين في وزارة الصحة وموظفين في مستشفيات الإسكندرية. حيث أبلغ هؤلاء منظمة العفو الدولية بأنهم قاموا بصورة رئيسية بمعالجة إصابات نجمت عن استخدام الرصاص الحي والخرطوش، وعن عمليات طعن بأدوات حادة.

واندلع العنف في منطقة سيدي جابر حوالي الساعة 3.30 من بعد الظهر، واستمر حتى وقت متأخر من الليل. وطبقاً لشهود عيان، وصلت قوات الأمن متأخرة، وفقط بعد أن كان عدة أشخاص قد قتلوا أو جرحوا. وأبلغ مناهضون ومناصرون لمرسي من المحتجين، على السواء، منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن اصطفت حال وصولها على الجانب الذي كان فيه المتظاهرون المناهضون لمرسي- وانضموا إلى الاشتباكات ضد مؤيديه.

وقال شهود عيان إن المصادمات بدأت عندما وصلت مسيرة كبيرة لمؤيدي مرسي من شارع أبو قير إلى منطقة سيدي جابر، بعد أن مرت بشارع المشير. وقام المحتجون، حسبما زعم، بتمزيق الملصقات المناهضة لمرسي ونجم عن ذلك مناوشات بينهم وبين سكان الحي. وأبلغ محمد حسني، الذي قام بتصوير أعمال العنف على شريط فيديو، منظمة العفو الدولية أن أنصار مرسي أخذوا منه فلاشة الذاكرة عندما رأوه يصور ما يحدث. ثم أعادوها إليه في نهاية المطاف، ولكن بعد أن مسحوا محتوياتها. ثم سيطر مؤيدو مرسي على شارع المشير وواصلوا سيرهم نحو المنطقة الشمالية، حيث توجد ثكنات الجيش التي كانوا متوجهين إليها للاحتجاج على عزل الرئيس مرسي. وفي حوالي الساعة 4.30 مساء، عاد أهالي الحي ومناهضو مرسي إلى تجميع أنفسهم واندلعت الاشتباكات بينهم وبين مؤيدي مرسي من جديد. واستمرت المناوشات في الشوارع، التي استخدمت في بعضها الشفرات والعصي، لحوالي ساعة في

غياب قوات الأمن.

أعلى: محمد بدر الدين؛ *أسفل*: أحمد عبدو ©Private

وفي غضون ذلك، جرى تصوير مؤيدي مرسي وهم يلقون شباناً من على سطح بناية في شارع المشير.[2] فلقي **محمد بدر الدين**، البالغ من العمر 19 سنة، مصرعه في الهجوم، ويمكن مشاهدته على شريط فيديو وهو يرتدي سروالاً من الجينز وقميصاً قطنياً باللونين الرمادي والأسود. وأبلغت والدته منظمة العفو الدولية ما يلي:

"ذهبت إلى السوق حوالي الساعة 4 من بعد الظهر، وتركت حمادة [لقبه] نائماً في البيت. وعندما عدت، لم يكن هناك، إذ ذهب لمشاهدة المظاهرات في الشارع القريب منا... وجدت أنه قد توفي؛ كسروا ذراعيه وكسروا ساقيه وألقوا به [من سطح البناية]... لم يستطع الناس حتى الوصول إليه لأن المؤيدين [لمرسي] كانوا يسيطرون على البناية ويطلقون النار على أي شخص يقترب منهم... وفي هذا الوقت، لم تكن هناك حكومة ولم يشاهد أي رجل شرطة في أي مكان... كان ابني الوحيد."

وأكد أطباء في المستشفى العام لجامعة الإسكندرية (المعروف بالميري) لمندوبي منظمة العفو الدولية أن محمد بدر الدين كان مصاباً بعدة طعنات، بما في ذلك بالصدر، وبعدة كسور.

والتقت منظمة العفو الدولية شاباً يافعاً نجا من الهجوم، وهو طالب مدرسة يبلغ من العمر 17 سنة ومن حي سيدي جابر. وأبلغ منظمة العفو الدولية بما حدث عندما دخل مؤيدو محمد مرسي شارع المشير:

"كانوا [مؤيدو مرسي] يقومون بالسيطرة على الشارع، فركضنا للبحث عن ملجأ في البناية... كنت أنا وحمادة و[نتحفظ على الإسم]، ورجل أكبر سناً من المنطقة، وشابان لا أعرفهما؛ ليسا من أهالي الحي. صعدنا إلى السطح... فقام الإخوان [أعضاء في حركة الإخوان المسلمين] بكسر الباب الرئيسي للمبنى ودخلوا وصعدوا الدرج. وانزلقت قدم الرجل في فتحة التهوية... وقام شاب ضخم ملتحٍ بمطاردتي بسكين ضخمة، وكان يرتدي قميصاً أبيض ويحمل راية سوداء، وهو الرجل الذي ظهر في شريط الفيديو... راح يضربني ورفع السكين وهو يصيح 'أالله أكبر'. هربت منه وقفزت وانزلقت عبر فتحة التهوية [فتحة في البناية وسط السطح]. ألقى عدة أشياء خلفي، بما في ذلك حجارة... وما إن وصلت إلى الطابق السفلي [مسافة ستة أدوار] حتى رأيت الرجل المسن متخبئاً... أشار لي بأن لا أحدث جلبة وأن أختبئ أسفل بئر السلم... وسقط حمادة بعدي، أسفل فتحة التهوية... كانوا قد ألقوا به عدة مرات، في أول الأمر من على خزان المياه إلى سطح العمارة، ثم أسفل فتحة التهوية... وكانوا قد حزوا رقبة [نتحفظ على الإسم]؛ وهو الآن في المستشفى بين الحياة والموت... وبعد نحو 15 دقيقة، عقب جلوسي بجوار حمادة، سمعت صرخات تقول 'الجيش قادم، الجيش قادم'؛ ولذا تراجعوا [أنصار مرسي]... تلمست وجهي وأدركت أن أصابعي كانت تنزف؛ لم أعرف حتى أن أصابعي قد قطعت... لم أعرف ماذا حدث للشابين الآخرين، الذي كان يرتدي القميص الوردي والآخر الذي يرتدي الأخضر..."

وشاهدت منظمة العفو الدولية شريط فيديو قام بتصويره محمد حسني ويظهر رجلين في شارع المشير بجانب البناية نفسها وهما يحاصران ويتعرضان للضرب على أيدي مجموعة من مؤيدي محمد مرسي. ولا يعرف مصيرهما. وخضع الناجي، والبالغ عمره 17 سنة، لعملية ترميم لأصابعه، ولكنه لا يعلم بعد ما إذا سيكون بإمكانه استعمالها ثانية. وأبلغ قريب له منظمة العفو الدولية ما يلي: "*ذهبت مجموعة من الأشخاص إلى الشرطة لإبلاغها بأن هناك شباناً محاصرون في المبنى وأنهم قد هوجموا من الإخوان. قالوا: 'توقفوا عن نشر الإشاعات' ولم يحركوا ساكناً*".

وأبلغ أحد مؤيدي مرسي من المحتجين منظمة العفو الدولية ما يلي: "*كان أولئك الشبان يلقون الحجارة على مظاهرتنا السلمية. أنا لا أبرر ما حدث لهم، ولكنهم هم الذين بدؤوا ولم يكن الأمن هناك لحمايتنا. وكان هناك أشخاص يسلطون أشعة الليزر على المباني التي كانت تهاجمنا.*"

وتحدث شهود عيان عن وصول قوات مكافحة الشغب (قوات الأمن المركزي) وغيرها من قوات الشرطة قبل غروب الشمس، حيث قام هؤلاء بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع على مؤيدي محمد مرسي. وكانت قوات الأمن متمركزة بجانب خطوط الترام، على الجانب الذي كان فيه مناهضو مرسي. وذكر معارضو مرسي أن الريح كانت تدفع الغاز المسيل للدموع نحوهم. وورد أن أربع عربات مصفحة تابعة للجيش وصلت أيضاً إلى مسرح الحدث، ولكنها لم تتدخل، بحسب أقوال شهود العيان.

وانضم أهالي المنطقة للاشتباكات بأعداد غفيرة بعد أن استشاطوا غضباً بسبب إلقاء الشاب من على سطح البناية ووفاة أحد أهالي الحي، ويدعى إسلام محمد. واستخدمت في المصادمات بين الجانبين طلقات الخرطوش والزجاجات الحارقة والحجارة. وفي غضون ذلك، ألقت قوات الأمن، حسبما ذُكر، قنابل الغاز المسيل للدموع والخرطوش على مؤيدي مرسي. وذكر شاهد عيان أنه رأى أنصار مرسي وهم يقتحمون المباني السكنية لاتخاذ مواقع لهم على سطوحها، بما في ذلك مبنى عيادة الأمومة. ويظهر شريط فيديو قام محمد حسني بتصويره أنصار مرسي وهم يطلقون النار مما بدا وكأنه مسدسات. وأطلقت نيران الخرطوش كذلك، حسبما ذكر، من جانب المحتجين المناهضين لمرسي.

وفي 7 يوليو/تموز، التقت منظمة العفو الدولية أسر ثلاثة من المؤيدين لمرسي الذين قتلوا أثناء الاشتباكات، وهم: **أحمد عبد اللطيف قاسم، وممدوح خميس، ومصطفى جابر**. وأبلغت والدة أحمد عبد اللطيف قاسم منظمة العفو ما يلي:

أعلى: ناجٍ من هجوم فظيع على أيدي مؤيدين لمرسي ضد شبان كانوا على سطح عمارة في الإسكندرية يعرض إصابته على منظمة العفو الدولية؛ *أسفل*: ألقى مؤيدون لمحمد مرسي محتجين من معارضيه من على سطح هذه البناية في شارع المشير، بالإسكندرية، في 5 يوليو/تموز ©Amnesty International

"ذهبنا جميعاً إلى المسيرة معاً، نساءً ورجالاً وأطفالاً، بعد أن غادرنا المسجد في سيدي بشر متجهين نحو سيدي جابر... وبعد بدء الاشتباكات، فقدنا بعضنا بعضاً، وعلمت عقب ذلك، بعد الغروب بقليل، أنه قد أصيب بالرصاص وقتل بالقرب من المنطقة الشمالية... كانت هناك رصاصة في صدره وأخرى في رأسه... أخشى أن الادعاء العام ليس محايداً؛ فهم لا يريدون أن يظهروا أن مؤيدين [لمرسي] قتلوا أيضاً."

وتعرض مؤيدون لمرسي للطعن والضرب على أيدي أهالي المنطقة. وقد قابلت منظمة العفو الدولية **علاء الدين محمد**، البالغ من العمر 49 سنة، في المستشفى وهو يتعافى من جروح أصيب بها نتيجة طعنه في معدته وساقه وكتفه. قال:

"كنت في مسيرة قادمة من محطة القطار في محرم بك؛ ووصلنا المنطقة الشمالية حوالي الساعة 4 [من بعد الظهر] واحتشدنا هناك. كانت هناك اشتباكات بين مؤيدين [لمرسي] وبين أهالي المنطقة حتى منتصف الليل. كان الأهالي يمسكون بالسكاكين ويطلقون الخرطوش علينا. وعقب ذلك، وقت الغروب، وصلت قوات الأمن المركزي وراحت تلقي قنابل الغاز المسيل للدموع والخرطوش في اتجاهنا.

وبحلول منتصف الليل، كانت الشرطة قد استعملت كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع وفرقت المحتجين. لم أستطع أن أتنفس؛ وركضت نحو أحد المباني في شارع المشير وطلبت من أحد السكان في الطابق الأرضي مساعدتي؛ [وعوضاً عن ذلك] سلّمني لما يقرب من خمسة أشخاص من الأهالي، الذين راحوا يضربونني بالعصي وطعنوني في ظهري وبطني ويدي.

فقدت قدرتي على التنفس؛ وشعرت بأنني أفارق الحياة. وسمعت أحدهم يقول 'توقفوا عن ضرب العجوز'؛ وأخذني إلى سيارة شرطة، وأحضرتني الشرطة إلى المستشفى."

وقابلت منظمة العفو الدولية **منصور هنداوي**، البالغ من العمر 32 سنة، في المستشفى أثناء علاجه من جروح تسببت بها طعنات تلقاها. وقال:

"وصلت إلى المنطقة الشمالية من سيدي جابر حوالي الساعة 6 مساء؛ وعقب وقت قصير، وجدت الشرطة تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع، بينما كان المؤيدون [لمرسي] يردون بإلقاء الحجارة. وبعد منتصف الليل، راحت الشرطة تلقي كميات مفرطة من الغاز المسيل للدموع ومن طلقات الخرطوش. كنت أراهم يطلقونها... ثم أصبت بكرات خرطوش في الجانب الأيسر من جسمي. نقلني أشخاص إلى مستشفى [مصطفى كامل] العسكري، ولكن خشيت أن أعتقل إذا اكتشفوا أنني من أنصار مرسي. طلبت من موظفي المستشفى أن يدعوني أغادر، وخرجت من المستشفى. وما إن وصلت بوابة المستشفى حتى وجدت 15 من أهالي المنطقة يركضون نحوي. فركضت في اتجاه شارع بورسعيد. ووجدت حارساً لإحدى العمارات وطلبت منه المساعدة. فتجاهلني، ولذلك أوقفت تكسي وصعدت إليه ولكن خمسة من سكان الحي أخرجوني بالقوة من التكسي وراحوا يضربونني بالعصي ويطعنوني بالسكاكين. هربت وركضت نحو مركبات الشرطة، ثم فقدت الوعي. ونقلتني الشرطة عقب ذلك إلى المستشفى."

ولحقت إصابات أيضاً بسكان محليين أثناء الاشتباكات. فأبلغ **خميس سليمان**، وهو أب لأربعة أطفال، منظمة العفو الدولية أنه خرج للاحتجاج ضد مؤيدي مرسي في شارع المشير، بالقرب من خطوط الترام، لأنه شعر بالغضب من هجومهم على أهالي الحي. ولحقت به إصابات بالخرطوش في الجزء العلوي من جسمه حوالي الساعة 5.30 مساء.

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى **فادي إميل**، البالغ من العمر 22 سنة، والذي كان في المستشفى نفسه. وقد أصيب بكرة خرطوش في عينه اليسرى. قال:

"انضممت إلى محتجي المعارضة الآخرين، وكنت أقف في شارع فرعي بالقرب من المنطقة الشمالية. كانت الشرطة هناك، إلى جانبنا، تحاول تفريق المؤيدين بالغاز المسيل للدموع. بينما لم يفعل الجيش أي شيء. كان الوقت ما زال نهاراً عندما أصبت؛ وفقدت وعيي على الفور."

وتواصلت الاشتباكات حتى قرابة منتصف الليل، عندما جرى التغلب على أنصار مرسي. والتجأ الرجال والنساء الذين تبقوا إلى مسجد سيدي جابر حتى قدِمت القوات المسلحة وأمّنت لهم خروجاً آمناً، بحسب شهود عيان.

وتعرض واحد على الأقل من أنصار مرسي للضرب حتى الموت، حسبما ذكر، على أيدي السكان المحليين عقب إمساكهم به. إذ قال شهود عيان إنه جرت مطاردة من اشتبه بأنهم أعضاء في الإخوان المسلمين وسواهم من مؤيدي مرسي في الشوارع من قبل الأهالي الغاضبين. وقبض على عدة مؤيدين مزعومين لمرسي، بمن فيهم الرجل الذي كان يحمل العلم الأسود في شريط الفيديو الذي صوّر مقتل محمد بدر الدين (أنظر ما سبق).

أصيب المتظاهر المعارض فادي إميل بجرح نجم عن إصابته بعيار خرطوش في عينه أثناء الاشتباكات مع مؤيدي محمد مرسي في سيدي جابر، بالإسكندرية، في 5 يوليو/تموز
©Amnesty International

إن على الشرطة، إضافة إلى امتناعها عن استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية ، واجباً في أن تحمي أفراد الجمهور، بمن فيهم المحتجون السلميون، بغض النظر عن انتمائهم السياسي. ويترتب هذا الواجب على التزام الدولة الإيجابي في حماية الحق في الحياة وغيره من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التجمع السلمي، من تدخلات الآخرين. وفي ممارستها لهذا الواجب، يتعين على الشرطة أن تتصرف دون تمييز بين الأشخاص على أي أساس من قبيل الرأي السياسي أو الدين أو الجنس أو أي وضع آخر.

8 يوليو/تموز: العنف في محيط دار الحرس الجمهوري

ذخائر اطلع عليها باحثو منظمة العفو الدولية في مستشفى ميداني.

قال الأطباء إنه عثر على الذخائر في مكان الاشتباكات بالقرب من دار الحرس الجمهوري في القاهرة، يوم 8 يوليو/تموز
©Amnesty International

أدى العنف في الساعات الأولى من 8 يوليو/تموز في محيط دار الحرس الجمهوري، في القاهرة، إلى وفاة مالا يقل عن 54 شخصاً– بمن فيهم ثلاثة من أفراد قوات الأمن– وأصيب ما يزيد على 400 آخرين، وفقاً لمسؤولين، بمن فيهم مسؤولون في وزارة الصحة. وتشير الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة وغير الضرورية ضد أنصار محمد مرسى، بما في ذلك القوة المميتة المتعمدة، ضد متظاهرين لم يكونوا يشكلون أي تهديد لحياة قوات الأمن أو غيرهم. وتشير معظم الشهادات إلى وجود وحدات تابعة للقوات المسلحة، بما في ذلك من الحرس الجمهوري، وآخرين تابعين لوزارة الداخلية في موقع الحادثة، في وقت وقوع الوفيات.

وبعد وقت قصير من الحادثة، زارت منظمة العفو الدولية مستشفى التأمين الصحي ومستشفى رابعة العدوية الميداني ومستشفى هليوبوليس ومستشفى منشية البكري ومستشفى الدمرداش، وجميعها في القاهرة، وتحدثت إلى العاملين الطبيين والإداريين والمتظاهرين المصابين. ووفقاً للذين أجريت معهم المقابلات، كان القتلى والجرحى يتوافدون بين الرابعة والثامنة من صباح ذلك اليوم. وكان معظم المرضى بحاجة إلى علاجٍ لجروح ناجمة عن أعيرة نارية وعن الخرطوش، إلى جانب آخرين كانوا يحتاجون إلى العلاج من آثار الغاز المسيل للدموع.

واشتكى المرضى في مستشفى التأمين الصحي من رفض الإدارة تزويدهم بتقارير طبية. وفي المستشفى الميداني في رابعة العدوية، عرض على منظمة العفو الدولية طلقات من عيارات مختلفة قال الطاقم إنه قد تم جمعها من محيط موقع الاشتباكات. وكان الرصاص مدموغاً بشارة جمهورية مصر العربية ("ج.م.ع" باللغة العربية).

واستقبل مستشفى التأمين الصحي 35 جثة خلال الصباح. وكانت اثنتين منها لرجلين أحضرتا من مراكز الشرطة، مما أثار بواعث قلق بشأن التعذيب أو سوء المعاملة، لا سيما في ضوء ما أعلن من اعتقالات للمتظاهرين من قبل قوات الأمن أثناء الاشتباكات التي وقعت.

واستقبل مستشفى الدمرداش 40 جريحاً وجثة قتيل أصيب برصاصة في الرأس. وكانت الإصابات قد نجمت إما من طلقات خرطوش أو من عيارات نارية. وذكر طاقم المستشفى إن ثمانية من 40 حالة أدخلت للعمليات أو للعلاج. بينما أصيب ثلاثة بجروح في العين بكرات الخرطوش، وأصيب خمسة آخرون في الظهر والكتفين.

وفي مستشفى منشية البكري، توفي أربعة أشخاص أدخلوا في ذلك الصباح نتيجة إصابات بعيارات نارية: اثنان منهم نتيجة إصابات في الرأس، بينما أصيب آخر أصيب برصاصة في صدره، ورابع برصاصة في العنق. وأدخل المستشفى 18 جريحاً آخر كانوا يعانون من إصابات ناجمة عن إطلاق النار.

وفي مشرحة زينهم الرئيسية في القاهرة، أحصت منظمة العفو الدولية 51 جثة. وكانت هناك أعداد كبيرة من الأقارب الذين قدموا لاستلام جثث أحبائهم. وخارج المشرحة، كانت ثماني سيارات إسعاف على الأقل تنتظر دورها لنقل الجثامين إلى المشرحة. وكانت كل سيارة إسعاف تقل جثمانين.

وتولى أقارب القتلى نقل الجثامين من سيارات الإسعاف إلى المشرحة، مرددين "الله أكبر"، ومطالبين "بحقوق الشهداء" من أولئك المسؤولين عن إطلاق النار.

وقال موظف في إحدى سيارات الإسعاف إن جميع الجثامين التي نقلوها كانت مصابة بأعيرة نارية. وذكر سائق سيارة إسعاف أنهم حاولوا بعد إطلاق النار دخول المنطقة المحيطة بدار الحرس الجمهوري من شارع الميرغني لإخلاء المصابين، ولكن تم إيقافهم من قبل الجنود الذين هددوا بإطلاق النار على سيارات الإسعاف إذا حاولوا الوصول إلى المكان. وسمح الجيش لسيارات الإسعاف بدخول المنطقة من شارع واحد فقط. وأضاف السائق أنه جرى تفتيش سيارات الإسعاف من قبل الجنود أثناء دخولها وخروجها من المنطقة.

ونفت وزارة الصحة تقارير أفادت بأن نساءً وأطفالاً كانوا بين القتلى. وأبلغ أحد الأقارب منظمة العفو الدولية أنه رأى داخل المشرحة جثث اثنين من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 سنة. ولم يسمح لمندوبي منظمة العفو الدولية برؤية الجثث للتحقق من الادعاء بشكل

أعلى: متظاهر مؤيد لمرسي يعرض على منظمة العفو الدولية ما لحق به من إصابات جراء العنف أمام دار الحرس الجمهوري في 8 يوليو/تموز؛ *أسفل*: محتج مؤيد لمرسي أصيب في أعمال العنف في 8 يوليو/تموز
©Amnesty International

مستقل.

وخلال مؤتمر صحفي لوزارة الداخلية والقوات المسلحة في 8 يوليو/تموز، قال المتحدث باسم الجيش إن قوات الأمن اضطرت للرد على هجوم المتظاهرين قرب دار الحرس الجمهوري. وادعى أن بعض المتظاهرين بدأوا بإلقاء الحجارة على قوات الأمن، ثم استخدمت بنادق الخرطوش والبنادق العادية عندما تصاعدت الحالة، مما أدى إلى مقتل ضابط في الجيش. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية إن عضوين آخرين من قوات الأمن قد توفيا نتيجة لهذا "الهجوم".

وترسم الإفادات التي تم جمعها من شهود العيان، بما في ذلك متظاهرون جرحى، صورة مختلفة. إذ أبلغ المتظاهرون، الذين تمت مقابلاتهم كلاً على حدة، منظمة العفو الدولية أن أعمال العنف اندلعت عقب صلاة الفجر مباشرة (الساعة 3.17 صباحاً). وقال محتجون كانوا يخيمون قبالة مجمع الحرس الجمهوري منذ الجمعة، 5 يوليو/تموز ، إنهم كانوا يصلون صلاة الجماعة، متجهين نحو مكة المكرمة، وظهورهم إلى الحرس الجمهوري، عندما اندلعت أعمال العنف. وتشير معظم الشهادات إلى أن قوات الأمن حاولت تفريق الاعتصام بجوار دار الحرس الجمهوري، وراحت تضيق الخناق على المتظاهرين من ثلاثة اتجاهات – من مدخلي طريق صلاح سالم الموصلين إلى الاعتصام، ومن جهة دار الحرس الجمهوري- وتدمر الخيام. وعندما قاومهم بعض المتظاهرين، بما في ذلك عن طريق القوة، تصاعدت أعمال العنف.

وطبقاً لعدة شهود عيان، فقد سمعوا صوت عيارات نارية عندما كانت الصلاة على وشك الانتهاء، ودبت الفوضى. واستخدم الإمام مكبر الصوت للدعوة للهدوء وكرر عدة مرات أن الاحتجاج كان سلمياً. وأكد بعض المتظاهرين أنهم تلقوا تحذيرات من قوات الأمن بعدم الاقتراب من سياج الأسلاك الشائكة المقام أمام مجمع الحرس الجمهوري. ولاحظوا أيضاً أن منظمي المظاهرة أصدروا تعليمات للمشاركين بعدم استخدام الحجارة، وزجاجات المولوتوف والألعاب النارية ومؤشرات الليزر المحمولة باليد (التي تستخدم في المظاهرات في مصر لتحديد الأهداف) أثناء الاحتجاجات. وفي حين لجأ بعض المتظاهرين بوضوح إلى استخدام العنف أثناء الحادثة، كان رد قوات الأمن غير متناسب وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين ممن لم يشاركوا مباشرة في أعمال العنف أو يشكلوا تهديداً خطيراً لحياة أفراد قوات الأمن أو سواهم.

ووصف **جمال عبد المعين**، البالغ من العمر 49 عاماً، وهو من كفر الدوار في محافظة البحيرة، كيف اندلعت الاشتباكات على النحو التالي:

"كنا نؤدي السلام [في نهاية الصلاة]؛ فسمعت صراخاً وتحذيراً من جهة أعضاء 'اللجنة الشعبية' [أعضاء من المحتجين مكلفون بحفظ الأمن] في مدخل الاعتصام بطريق صلاح سالم... وفجأة، كان هناك إطلاق نار غير طبيعي وفوضى عارمة واستخدام كثيف للغاز المسيل للدموع. كان من الصعب حقاً أن نرى ونتنفس؛ وانهمر علينا سيل من طلقات الخرطوش. كما كان يمكن سماع صوت الرصاص الحي ومشاهدة إطلاق الرصاص... استلقيت على الأرض على بطني... وراح جنود من المشاة يقتربون منا؛ وأصبت بشيء في مؤخرة رأسي... وكان ورائي مزيد من الجنود، ومركبات مدرعة قادمة من شارع صلاح سالم وتضيق الخناق علينا. ركضت نحو شارع الطيران [شارع يتقاطع مع طريق صلاح سالم ويؤدي إلى موقع الاحتجاج الرئيسي للمتظاهرين المؤيدين لمرسي]، وعندها أصبت بطلقات خرطوش في جانبي الأيسر".

وقدمت امرأة في أواخر الأربعينات لحقت بها إصابات طفيفة جراء إطلاق الخرطوش على قدميها، رواية مماثلة

لمنظمة العفو الدولية حول كيفية بدء العنف. وقالت:

"كنت قد انتهيت للتو من الصلاة مع الآخرين قرب الخيام، حيث تنام النساء مع أطفالهن، عندما رأيت رجلاً يركض نحونا. ثم بدأ الغاز المسيل للدموع يتساقط علينا... لم أكن أعرف ماذا أفعل وإلى أين آخذ الأطفال. كنت تائهة... لم أستطع العودة إلى الخيام لأننا سنختنق، ولم أكن أعرف أين أهرب بسبب إطلاق النار... وانتهى بي الأمر إلى الزحف تحت شجرة وشاهدت [قوات الأمن] قادمة نحونا. وكانوا قادمين من ثلاثة اتجاهات: مدخلي الاعتصام في صلاح سالم، ومن دار الحرس الجمهوري نفسها... كانوا جنوداً من المشاة، ومركبات مدرعة مع 'قناصة' على ظهرها، والكثير من الرجال الذين يرتدون زياً أسوداً وألبسة واقية ويحملون دروعاً... وظل الرصاص والغاز المسيل للدموع يأتي من كل الاتجاهات، حتى تم طرد المتظاهرين إلى شارع الطيران... ورأيت أيضاً أشخاصاً يطلقون الرصاص من أسطح المباني... وكان هناك رجال ملقون على الأرض أمامي في برك من الدماء؛ وبقيت تحت الشجرة أصلي... اعتقدت أنها النهاية... وتمكنت من الهرب من أحد الشوارع الجانبية عندما تقدمت القوات نحو شارع الطيران".

طفل أصيب بطلقات خرطوش أثناء أعمال العنف أمام دار الحرس الجمهوري في 8 يوليو/تموز ©Amnesty International

وأصيبت قريبة لها، وهي امرأة تبلغ من العمر 33 سنة، بجروح أكثر خطورة في ظهرها، وكانت تصرخ من الألم عندما زارها مندوبو منظمة العفو الدولية في المستشفى. وقالت إنها أصيبت عندما كانت بجوار خيمتها.

وأبلغت امرأة أخرى، وهي أم لطفل واحد كانت تتلقى العلاج من إصابات بالخرطوش في الوجه والصدر والكتفين، منظمة العفو الدولية أنها كانت تقف بجوار خيمتها عندما أصيبت. وقالت إنها نقلت في نهاية المطاف من المنطقة المجاورة لدار لحرس الجمهوري بسيارة إسعاف بحضور قوات الأمن. وقالت:

"تأخرت سيارة الإسعاف كثيراً في الوصول لأنها لم تتمكن من المرور أثناء إطلاق النار؛ وكان جسمي مغطى بالدم عندما وصلت... وكانت 'الداخلية' [وصف شائع لقوات وزارة الداخلية] كانوا عدائيين جداً تجاهي. قالوا: 'ألا يريدون الاستشهاد؟ دعوهم ينزفون'."

وأخبرت منظمة العفو الدولية أنها شاركت في الاحتجاجات لأنها تعتقد بأنه قد أطيح بمحمد مرسى بصورة غير مشروعة، وقالت إنها كانت هناك لتقول: "أين صوتي؟"

وفي المستشفى نفسه، كان صبي في الصف الثاني الإعدادي يتلقى العلاج لإصابات بالخرطوش في الرأس والوجه والساقين. ووفقاً لأحد جيرانه، كان الصبي في الاعتصام مع أقاربه عندما اندلعت أعمال العنف.

وأبلغ العديد من المحتجين الذكور منظمة العفو الدولية أنه قد حاولوا مقاومة تقدم قوات الأمن ووضعوا حواجز في

شارع الطيران عندما تم إخراجهم من شارع صلاح سالم. وقالوا إنه بدا وكأن العنف بدأ عند المدخل الأيسر للاعتصام. وأخبر مؤيد لمرسي من طنطا، في محافظة الغربية، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنت أصلي في الخلف عندما سمعت أن هناك مشكلة عند المدخل. جريت هناك لمساعدة الآخرين، وشاهدت اثنتين على الأقل من العربات المدرعة، والعشرات من أفراد الداخلية باللون الأسود قادمين سيراً على الأقدام، وأعتقد [أنهم كانوا] من شرطة مكافحة الشغب... حاولنا منعهم من الاقتراب، من خلال إلقاء الحجارة...كان هناك أيضاً إطلاق نار من المباني المجاورة...ودفعنا إلى الوراء نحو المسرح [في شارع صلاح سالم]، ثم تعرضنا لموجة من إطلاق النار والغاز المسيل للدموع من قوات الحرس الجمهوري ومن الجنود وراء سياج الأسلاك الشائكة ومن أشخاص يقفون على سطوح المباني في الداخل... وعندها أصبت في قدمي، ثم مشيت وأنا أعرج إلى عربة ثلاثية العجلات غادرت بي عن طريق شارع الطيران إلى مستشفى ميداني".

وقال رجل آخر لمنظمة العفو الدولية إن قتال الشوارع اندلع بعد الصلاة مباشرة:

"بمجرد انتهاء الإمام من الصلاة، سمعنا الناس يصرخون، وكان هناك أناس يركضون في كل الاتجاهات... خرجت النساء من الخيام... وكان رجال قوات الأمن يصرخون: 'تراجعوا، تراجعوا'، بينما كانوا يطلقون الغاز المسيل للدموع والخرطوش... التقطنا عبوات الغاز المسيل للدموع، وألقينا بها عليهم... كنت أذهب وأعود لالتقاط انفاسي من الغاز المسيل للدموع [ثم أعود مرة أخرى] إلى الخطوط الأمامية لحماية الاعتصام".

متظاهر آخر، وهو طالب هندسة في الجامعة عمره 18 سنة، أبلغ منظمة العفو الدولية بأنه أصيب في ساقيه بينما كان يحاول حمل المصابين الآخرين بعيداً عن مدخل الاعتصام، حيث بدأت أعمال العنف. وقال:

"كنت قرب المدخل، عندما سمعت التحذير من زملائنا على البوابة بأننا نتعرض للهجوم... وبعد ذلك مباشرة بدأ الغاز المسيل للدموع وإطلاق النار ينهال علينا... رأيت الناس يسقطون أمامي: بعضهم أصيب في الرأس وآخرون في الصدر. وبينما كنت أنحني لالتقاط احدهم، شعرت بالرصاصة تصيبني في الركبة... وساعدني متظاهرون آخرون على التقهقر نحو المستشفى الميداني".

وقال محمد متولي، الذي أصيب ابن عمه البالغ من العمر 29 سنة برصاصة في العنق، لمنظمة العفو الدولية:

".. كنا نصلي الفجر وظهورنا للحرس الجمهوري. وفي نهاية الصلاة سمعنا إطلاق نار خلفنا؛ فجأة دبت حالة من الفوضى ووجدت ابن عمي وقد أصيب برصاصة في العنق. قمنا بنقله إلى سيارة الإسعاف ولكن بصعوبة شديدة نظراً لأن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع، ولم نستطع أن تتنفس أو نرى".

وقتل **علي صالح عبد الرحمن**، البالغ من العمر 34 سنة، جراء إصابته بعيار ناري في صدره. وأخبر ابن عمه، رضا عبد الله، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا في نهاية الصلاة عندما سمعنا طلقات نارية. نظرت إلى الخلف، وتمكنت من رؤية جنود يرتدون الأسود يطلقون النار – ثم بدأوا بإطلاق الغاز المسيل للدموع. كنت أرى الناس يسقطون أرضاً؛ جريت نحو شارع الطيران، وفي وقت لاحق وجدت ابن عمي. نقلناه إلى مستشفى التأمين الصحي لكنه كان قد توفي".

وعرض أقارب أشخاص فارقوا الحياة على منظمة العفو الدولية شهادات وفاة تفيد بأن أحباءهم قد توفوا نتيجة

الإصابة "بعيارات نارية". وكانت إصابات معظمهم في العنق أو الصدر أو الرأس. وقال أحد هؤلاء إن شهادة وفاة ابن عمه ذكرت أن سبب الوفاة يعود إلى "الاحتراق"، ولكنه أبلغ منظمة العفو الدولية أن الرجل توفي فعلياً نتيجة إصابته بطلق ناري في الصدر.

استمر العنف لعدة ساعات، حيث اتجه بصورة تدريجية أسفل شارع الطيران، بينما أقام المتظاهرون حواجز لمنع قوات الأمن من التقدم. وأخبر أحد المتظاهرين منظمة العفو الدولية ما يلي:

"عندما سمعت أن قوات الأمن كانت تحاول تفريق اعتصامنا، غادرت رابعة العدوية، حيث كنت اعتصم، وذهبت إلى شارع الطيران لدعم الآخرين... رأيت عربات مدرعة تتقدم باتجاهنا، وعدة صفوف من جنود المشاة... وكان هناك أيضاً إطلاق نار يأتي من المباني المحيطة بنا؛ حيث اشتعلت النيران في أحد المباني، وتركنا رجال الإطفاء يمرون... بعد ذلك مباشرة، تعرضنا لإطلاق نار كثيف مرة أخرى، وكان الغاز المسيل للدموع كثيفاً حقاً... بدا وكأنهم يفرغون رشاشتهم فينا، ويعيدون تعبئتها فوراً... وكان الناس يتساقطون من حولي... انحنيت لمساعدة شخص كان قد سقط أمامي للتو، وقد أصيب في كتفه برصاصة حية".

وقد بدأت النيابة العامة تحقيقات في أعمال العنف، بما في ذلك استجواب شهود العيان والمتظاهرين الجرحى في المستشفيات. ولضمان أن تأخذ العدالة مجراها، تحث منظمة العفو الدولية السلطات على ضمان حصول جميع أقارب الضحايا والجرحى من المتظاهرين على وثائق طبية حقيقية تثبت سبب الإصابة؛ وعلى عدم فقدان الأدلة الشرعية أو التلاعب بها. فقد أسهمت أوجه القصور التي شابت عملية جمع الأدلة خلال التحقيقات في أعمال قتل المتظاهرين خلال "ثورة 25 يناير" في تبرئة المحاكم لضباط الشرطة وسواهم من الموظفين الأمنيين المتهمين بالاستخدام المفرط للقوة.

خاتمة وتوصيات

احتجاجات مناهضة للرئيس مرسي عقب عزله في شارع المشير، الإسكندرية، الأحد 7 يوليو/تموز ©Amnesty International

تشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية في مصر بقوة إلى أن بعض من لقوا مصرعهم في الاحتجاجات وجراء العنف السياسي في 5 و8 يوليو/تموز قتلوا بصورة غير مشروعة على أيدي قوات الأمن، التي استخدمت القوة المفرطة، بما في ذلك القوة المميتة، ضد أشخاص لم يشكلوا خطراً على قوات الأمن أو على آخرين. وقتل آخرون في اشتباكات بين مؤيدي ومعارضي الرئيس المعزول وسط تقاعس لقوات الأمن عن التدخل لوقف العنف.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى ما يلي:

- إجراء تحقيقات وافية ومستقلة ومحايدة على وجه السرعة في حوادث القتل، وفي الإصابات، التي وقعت على أيدي قوات الأمن، بما في ذلك الجيش، وتقديم مرتكبي أعمال القتل غير المشروع ومن استخدموا القوة المفرطة والتعسفية إلى ساحة العدالة ومحاكمتهم، بغض النظر عن رتبهم، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛

- ضمان تفويض اللجنة التي أنشأها الرئيس المؤقت للتحقيق في أعمال العنف أمام دار الحرس الجمهوري، في 8 يوليو/تموز، سلطة التفتيش والقبض وإصدار مذكرات استدعاء الشهود والمشتبه بهم، بمن فيهم المسؤولون الرسميون في القوات المسلحة وفي وزارة الداخلية؛

- ضمان تقصي التحقيقات أوجه قصور قوات الأمن بشأن الدور المناط بها في حماية الأرواح؛

- إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة على وجه السرعة في أعمال العنف السياسي التي قتل فيها متظاهرون أو أصيبوا من كلا الجانبين على أيدي خصومهم، لتحديد المسؤولية الفردية وضمان مقاضاة من ارتكبوها في محاكمات نزيهة لا تصدر عنها أحكام بالإعدام؛

- ضمان اتِّباع جميع التحقيقات في أعمال القتل الأساليب التي حددتها "مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة". وينبغي تقديم المعطيات التي يتم التوصل إليها إلى السلطات القضائية بغرض جلب المسؤولين عن أعمال القتل إلى ساحة العدالة. ويتعين أن تشمل السلطات القضائية ضمانات فعالة ضد تدخلات و/أو تأثيرات الشرطة أو قوات الأمن، وكذلك السياسيين؛ كما يتعين أن يتمتع الأفراد الذي يعينون للقيام بهذه المهام بالنزاهة والكفاءة والمؤهلات المناسبة، وأن يتمتعوا كذلك بثقة الضحايا؛

- ضمان إصدار تقارير وافية عن تشريح الجثث وتقارير طبية كفيلة بتيسير إجراء تحقيقات وافية، وضمان تمكين جميع الضحايا وعائلاتهم من التماس العدالة والحصول على التعويض؛

- حماية أفراد الجمهور، بمن فيهم المحتجون السلميون، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، واحترام الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك حماية المحتجين من الهجمات العنيفة من جانب خصومهم، إذا ما اقتضى الأمر ذلك؛

- ضمان تلقي جميع الضحايا وأقرباء الضحايا الجبر الكافي، بما في ذلك، ودونما حصر، التعويض المالي.

إن منظمة العفو الدولية تحض جميع القادة السياسيين على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان من جانب مؤيديهم، وعلى دعوتهم إلى وقف الهجمات العنيفة ضد مؤيدي الطرف الآخر.

الهوامش

[1] يمكن الاطلاع على شريط الفيديو من الإنترنت على الموقع: http://bit.ly/18Lrksa

[2] يمكن الاطلاع على شريط الفيديو من الإنترنت على الموقع: http://bit.ly/12BX4by

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية